او الاطراف التي تتقاسم المصالح الاقتصادية والمؤسساتية او السياسية في ظل استمرار الانفاق العسكري الكبير واستمرار السباق في التسلّح. وحدّد عناصر ما سبق بالجنود، والمدراء، والموظفين الحكوميين الكبار الذين ترتبط حياتهم بالانفاق العسكري، والمشرّعين. ولا يمكن ان يطبق مفهوم المجمّع العسكري الصناعي في النموذج الاسرائيلي كما هو في الاسلوب الغربي، وذلك بمعنى التآمر من قبل المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية، والذي يهدف الى تحقيق، وتقوية، اهتماماتهم ومصالحهم الخاصة. ومن خلال ادراجه لتاريخ نشوء هذا المركّب، حدّد عناصره بالقوات العسكرية وفروع الاستخبارات ووزارة الدفاع والصناعات العسكرية والممثلين السياسيين. وبيّن ان الهيئات المسؤولة عن الموافقة على ميزانية الدفاع لا تقوم بأية تعديلات فيما يتعلق بميزانية المجمّع العسكري الصناعي، بسبب الطابع الاحتكاري. ولاحظ ان نسبة النفقات العسكرية الاجمالية قد ارتفعت من ١٠,٤ بالمئة العام ١٩٦٦ الى ٢٥ بالمئة العام ١٩٨٠. وأشار الى نسبة ٢٥ بالمئة من القوى العاملة الاسرائيلية تستخدم في الصناعات العسكرية. وانتهى الى ان المجمّع العسكري الصناعي الاسرائيلي لا يخدم كأداة للمحافظة على الامن المادي لاسرائيل فحسب، بل كعامل اقتصادي ذي تأثير كبير على مستويات التشغيل والبطالة. وهناك تصوّر يفيد بأن هذا المجمّع سوف يتجاوز احتياجات المصالح «القومية»، بسبب ائتلاف المصالح الذاتية لاقسامه، ولزيادة اعتماد الصناعة على القطاع العسكري، واستخدام العجز لخفض ميزانية الدفاع المحلية، والتصعيد اللاحق لسباق التسلّح، والعجز في توجيه، او تخصيص، موارد أكثر الى الرفاه والتطوير الاجتماعيين، وكذلك الفشل العام في خفض العبء العسكري.

عماد شعيبي